



Distr.  
GENERAL

A/45/87  
S/21094  
18 January 1990  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

# الأمم المتحدة

UN 1183/AN  
IANN 23 1990



الجمعية  
العامة

مجلس الأمن  
السنة الخامسة والأربعون

اعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة

الوحدة الأفريقية بشأن الهجوم  
ال العسكري الجوي والبحري ضد الجماهيرية  
ال العربية الليبية الشعبية الاشتراكية  
الذى قامت به حكومة الولايات المتحدة

القائمة في نيسان / ابريل 1986

رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠  
موجهة الى الامين العام من القائم بالأعمال  
المؤقت للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية  
الليبية لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه الرسالة الموجبة الى سعادتكم من الاخ جاد الله  
عزوز الطلحي أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهم وثيقة من وثائق الجمعية  
العامة في إطار البند المعنون "اعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة  
الأفريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري ضد الجماهيرية العربية الليبية  
الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة القائمة في نيسان / ابريل  
١٩٨٦" ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) على السني المنتصر  
السفير ، نائب الممثل الدائم  
القائم بالأعمال المؤقت

في الوقت الذي شوّجه فيه انتباهكم والمجتمع الدولي لخطورة هذه الاجراءات القسرية المتعتمدة ضد الشعب العربي الليبي الامر الذي يعد خرقاً فادحاً لكافة المعايير والأعراف الدولية ، نأمل اتخاذ ما يمكنكم من تدابير بموجب الصالحيات المخولة لكم .

المهندس/جاد الله عزوز الطلحي  
أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي  
للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

-----

### المرفق

#### رسالة من أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي موجهة إلى الأمين العام

لقد اتخذ الرئيس الأمريكي قراراً تعسفياً بتجديد فرض العقوبات الاقتصادية ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بدعوى تشجيعها لما تسميه بالارهاب الذي يشكل خطراً على أمن الولايات المتحدة .

ان زيف هذه الادعاءات الأمريكية المتكرونة ضد ليبيا لم يعد في حاجة الى دليل او برهان ، فقد أثبتت الشواهد بطلان تلك الادعاءات مطلقاً وأن قرار الرئيس الأمريكي هذا يمثل تعبيراً جديداً عن سياسة الهيمنة الأمريكية التي تجاوزت كل هذا وأصبحت أحد الشواهد الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية .

ان المجتمع الدولي الذي أجمع على ادانة هذه الممارسات تقع عليه المسؤلية اليوم في اتخاذ اجراءات عملية رادعة لوقف هذا الاحتقار المهين للقانون الدولي ومبادئ الأخلاق خاماً وأن القرار الأمريكي يأتى في وقت تدعى فيه الادارة الأمريكية تبني سياسة الوفاق والحوار ونبذ المواجهة والتوتر في العلاقات الدولية .

ان إjection المجموعة الدولية عن وضع حد لهذه الممارسات سيكون دافعاً للسلادارة الأمريكية للاتبادي في هذا السلوك العدوانى ضد الدول الصغيرة . فهذه الاجراءات تتنافى مع ما أقرته الفقرة الثالثة من المادة الاولى من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على تحقيق التعاون الدولي في المسائل الدولية ذات الصفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحرريات الأساسية للننس جميعاً . كما تتعرّف المادة ٢٢ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية التي تعلّم أنه ليس لأي دولة أن تستخدّم أو تشجع على استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية أو من أي نوع للضغط على دولة أخرى بقصد اجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية ... فضلاً عن ذلك كلّه فالإجراءات الأمريكية تتنافى مع قرارات الجمعية العامة التي تطلب من البلدان المتقدمة أن تهتمّ بتنمية ممارسة القسر السياسي عن طريق تطبيق صكوك اقتصادية بفرض احداث تغييرات في النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأخرى وكذلك سياستها الداخلية أو الخارجية .